العدد 3880 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 11 جمادى الآخرة 1442 - الموافق 24 يناير 2021
Sunday 24 January 2021 - No.3880 - 13 th Year

الفشل في علاج مشكلات الاقتصاد الكلي سينعكس بالسوء على وحدات القطاع الخاص المحلية

«الشال»: صلاح الإدارة العامة للبلاد يعيد التصنيفات الائتمانية الجيدة للكويت تلقائياً

أوضح تقرير «الشال» الأسبوعي الاقتصادي أن وكالة «ستاندرد آند بورز» ثبتت في تقرير 15 يناير الجاري تصنيف الكويت الإئتماني السيادي عند المرتبة (AA-) وهو نفس تصنيف شهر يوليو الفائت، وكانت الوكالة قد خفضت التصنيف من (AA) إلى (AA-) في شهر مارس الفائت، ثم أتبعته في شهر يوليو الفائت بتغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية. جاء تثبيت التصنيف ربما لأن الوكالة خفضت تقديراتها لعجز الموازنة العامة من 40 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في تقرير شهر يوليو الفائت، إلى 30 % للسنة المالية الحالية 2020/2021 في تقريرها الحالي.

ما تذكره الوكالة حول المستقبل، أهم من تثبيت التصنيف الهابط، فهي لا ترى جهداً يبذل لإطفاء حريق المالية العامة، ولا جهد يبذل لفهم إختلالات الاقتصاد الهيكلية، لذلك من المحتمل خفض آخر للتصنيف خلال الشهور الستة إلى الإثني عشر القادمة. فالإعتماد على النفط المهيمن على كل مفاصل الاقتصاد، فهو يشكل 50 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، و90 % من حصيلة الصادرات، و90 % من إيرادات الموازنة، لابد من مواجهته. تلك الهيمنة صحيحة في أحوال رواج سوق النفط، وهي صحيحة منذ هبطت أسعار النفط بشدة في خريف عام 2014، وهي صحيحة في ظروف جائحة كورونا، بينما كل من دول مجاورة للكويت تحركت في إتجاه تخفيف الإعتماد على النفط. كل ما فعلته الإدارة العامة في الكويت، هو الإنتظار حتى جفت سيولة الإحتياطي العام، وسواء بطريق مباشر أو غير مباشر، بدأت السحب من إحتياطي الأجيال القادمة، سواء ببيع أصول غير سائلة عليه، أو بوقف التحويل المستحق له 10- % من إجمالي الإيرادات العامة- أو سحب ما تم التحويل له في سنوات سابقة. أو بإختصار شديد، مشكلة الكويت ليست بشحة مواردها، فهي تملك ما يكفي، وإنما بسوء إدارة تلك الموارد، فالإدارة العامة تتصرف في حدود شراء الوقت على الزمن القصير، تاركة المشكلات الحقيقية تتفاقم حتى تصبح غير قابلة للحل.

وتذكر الوكالة بأن السماح للحكومة باقتراض 20 مليار دينار كويتي سوف يساعد في سد الحاجة لتمويل عجز الموازنة، ولكن الإستمرار في إنكار وجود مشكلات هيكلية وعدم علاجها، سوف يؤدي إلى ظهور كل المشكلات على السطح مرة أخرى بحلول عام 2024. وتعتقد الوكالة بأن تؤدي بيئة الاقتصاد الكلي الضعيفة إلى الضغط على جودة الأصول بما يؤدي إلى زيادة حجم القروض غير المنتظمة وتكلفة المخاطر إلى ما يقارب الضعف، أو بمعنى آخر، فشل الإدارة العامة في علاج مشكلات الاقتصاد الكلي سوف ينعكس بالسوء على وحدات القطاع الخاص المحلية.

وكل ما تقدم لا علاقة لوكالات التصنيف الإئتماني به، وإنما توصيف لحالة الاقتصاد المحلي المريض، ويجب ألا نعطي تقارير وكالات التصنيف الإئتماني أقل أو أكثر مما تستحق، فالمعني بعلاج حالة المريض هو الإدارة العامة للبلد، وإن صلحت الإدارة العامة، سوف تعود تلقائياً التصنيفات الإئتمانية الجيدة للكويت، والشواهد الجديدة لا توحي بصلاح الإدارة العامة. وعودة التصنيفات الإئتمانية العالية قد تكون كارثية بالقرار الخطأ، فالتصنيف الإئتماني يعني المُقرضين أو المتعاملين الأجانب مالياً وتجارياً مع الكويت، وهم المعنيون بتقرير التصنيف، وقد يكون كافياً لعودته لأعلى بيع مؤسسة البترول الكويتية لإحتياطي الأجيال القادمة كما يوحي تقرير الوكالة، وسوف يصبح خطأ جسيم في بعده الاقتصادي، ولاحقاً المالي، إن تبنته الحكومة الكويتية.

■ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1781 ديناراً في حال دمج القطاعين الحكومي والخاص

العمالة-أ

تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء حول أعداد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2020 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، إلى أن حجمها بلغ نحو 2.035 مليون عامل من غير احتساب العمالة المنزلية (2.119 مليون عامل في نهاية الربع الثاني 2020). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها -القطاع العائلي- البالغة نحو 673 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.709 مليون عامل (2.799 مليون عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، أي بانخفاض بنحو 90 ألف عامل ربما بسبب الجائحة، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 24.9 % من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2020 (24.3 % من إجمالي العمالة في نهاية الربع الثاني 2020).

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1863 دينار كويتي (1846 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1300 دينار كويتي (1295 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، بفارق بحدود 43.3 % لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 748 دينار كويتي (743 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 677 دينار كويتي (677 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020) بفارق لصالح الذكور بحدود 10.5 %، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1529 دينار كويتي (1520 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 713 دينار كويتي (711 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، بفارق بين المعدلين بحدود 114.5 % لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1477 دينار كويتي (1472 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، أي أدنى بنحو 20.7- % من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي،

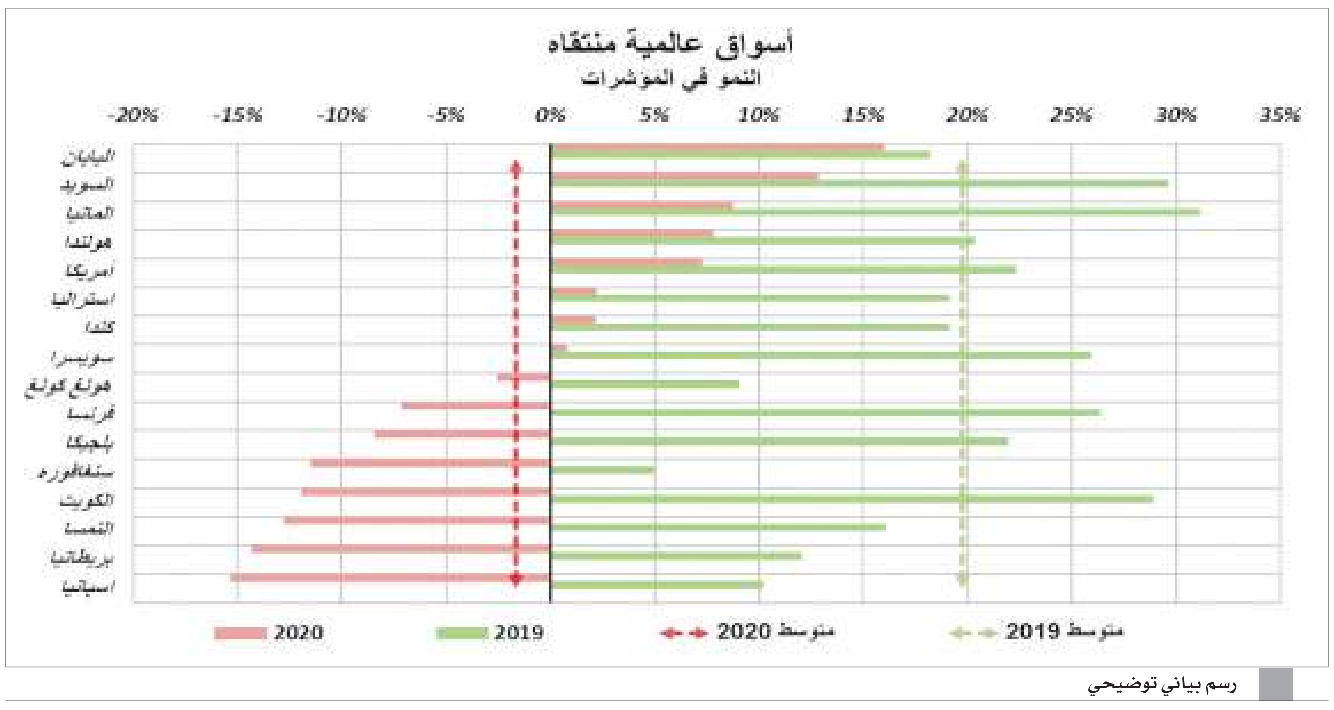

رسم بياني توضيحي

■ السوق التركي يحقق المركز الأول خلال العام الماضي بارتفاع 29.1 في المئة

ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 931 دينار كويتي (922 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، أي أدنى بنحو 28.4- % من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفوارق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 286 دينار كويتي (281 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، أي نحو 38.2 % من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 399 دينار كويتي (396 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 39.5 % ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 41.1- %.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1781 دينار كويتي (1765 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، وللإناث الكويتيات نحو 1241 دينار كويتي (1235 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 43.5 %. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 298 دينار كويتي (293 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 460 دينار كويتي (456 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020) ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 54.1 %. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1469 دينار كويتي (1459 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 315 دينار كويتي (310 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2020)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 328.1 ألف عامل (323.4 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 72.8 ألف عامل (73.3 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 81.8 % عمالة حكومية و18.2 % عمالة قطاع خاص.

وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 42.7 %، إضافة إلى نحو 4.4 % من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 14.6 % لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.5 % لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 83.3 % من موظفي القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراة. ورغم ذلك، ظلت إنتاجية القطاع الحكومي ضعيفة، إما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي، أو بسبب الإنفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو حتى بسبب إنتشار شهاداته المضروبة.

العمالة-ب

نحو ربع إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، بلغ عددها كما في نهاية الربع الثالث من عام 2020 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 673 ألف عامل (680 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 329 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 344 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 224 ألف عامل (225 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، بينما تتصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 143 ألف عاملة (148 ألف عاملة في نهاية الربع الثاني 2020)، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 47.9 % من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 21.4 % من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند، الفلبين، بنغلاديش وسيريلانكا على نحو 94.2 % من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأعلاها 2.3 % ولأدناها 0.2 %. وضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 3 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 2.3 % من جملة تلك العمالة، ثم بنين وساحل العاج بنسبة 0.3 % لكليهما.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 845 ألف عامل (883 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، أي ما نسبته 31.2 % من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية ونحو 36.6 % من جملة العمالة الوافدة، أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 495 ألف عامل (516 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، وبنسبة 18.3 % من إجمالي العمالة ونحو 21.4 % من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 401 ألف عامل (397 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020) وبنسبة 14.8 % من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 254 ألف عامل (261 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، أو ما نسبته 9.4 % من إجمالي العمالة ونحو 11 % من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 216 ألف عامل (224 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2020)، بنسبة 8 % من إجمالي العمالة وبنحو 9.4 % من إجمالي العمالة الوافدة.

■ تحسن أداء معظم مؤشرات أسواق العالم خلال 2020 مقارنة بارتفاع أكبر لأداء 2019

أسواق مالية خارجية

تحسن أداء معظم مؤشرات أسواق العالم خلال عام 2020 مقارنة بإرتفاع أكبر لأداء عام 2019، فمؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» «MSCI» للعالم كسب نحو 14.1 % مع نهاية عام 2020، مقارنة بإرتفاع أكبر للمؤشر نفسه في عام 2019 بنحو 25.2 %. وشمل الارتفاع، مؤشر «MSCI» للولايات المتحدة الذي ارتفع بما نسبته 19.2 % ويعتبر وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره كبيران جداً على بقية الأسواق العالمية، كما ارتفع المؤشر الشامل للأمريكيتين بنسبة بلغت نحو 17.6 %. أما مؤشر «MSCI» الشامل لأوروبا، فقد ارتفع بنسبة 3.1 %، وارتفع المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 8.9 %. وجاء أداء آسيا موجباً ومعاكساً تماماً لأداء عام 2019، فمؤشر «MSCI» لآسيا/ الهادئ ارتفع بنحو 17.1 % مقارنة بإرتفاع في عام 2019 بنحو 16.3 %، وارتفع المؤشر الياباني بنحو 12.2 %. وارتفع مؤشر أسواق العالم بنحو 5.2 % لو استثنينا منه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك ثقل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

ومن خلال متابعة أداء القارات طبقاً لمؤشرات «MSCI» في نهاية عام 2020، ومقارنة هذا الأداء بما كان عليه في نهاية عام 2019.

واتضح من خلال المتابعة لأداء المقارن لنمو (أو تراجع) المؤشرات لمجموعة منتقاة من الأسواق المالية الرئيسة (16 سوقاً مالياً) خلال عام 2020، ومقارنتها مع أداء بورصة الكويت من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار. ومقارنة بعام 2019، الخلاصة كانت ارتفاع 8 مؤشرات، وانخفاض 8 مؤشرات، وضمن الأخيرة أداء بورصة الكويت طبقاً لمؤشر الشال، لتحل في المركز الثالث عشر بإنخفاض بلغت نسبته نحو 11.9- % مقارنة بارتفاع بلغ نحو 28.9 %، وبالمركز الثالث بين هذه الأسواق لعام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الإنخفاض للأسواق بمجملها المشمولة في الرسم البياني بلغ نحو 1.6- % في نهاية عام 2020، مقارنة بإرتفاع بلغ نحو 19.7 % في نهاية عام 2019.

ويظهر في أداء 12 سوقاً مالياً منتقاة في الشرق الأوسط، حيث حققت 4 أسواق نمواً موجباً وتراجعت 8 أسواق. واحتلت بورصة الكويت المرتبة قبل الأخيرة ضمن 12 سوقاً مالياً في الشرق الأوسط في خسارة مؤشرها وفقاً لمؤشر الشال، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي. وبلغ معدل النمو/الخسارة غير المرجح لمؤشرات تلك الأسواق نحو 3.2- % بعد ارتفاع بنسبة بلغت نحو 8.5 % في عام 2019.

وحقق السوق التركي المركز الأول خلال العام 2020 بإرتفاع بنحو 29.1 % بعد ارتفاع بنحو 25.4 % نهاية عام 2019، تلاه السوق الباكستاني بارتفاع بنحو 7.4 % بعد ارتفاع بنحو 9.9 % نهاية عام 2019، ثم السوق السعودي بارتفاع بنحو 3.6 %، بعد ارتفاع بنحو 7.2 % في نهاية عام 2019، بينما حقق السوق المصري أكبر تراجع بنحو 22.3- %، بعد أن حقق ارتفاعا في عام 2019 بنحو 7.1 %.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 503.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.9 نقطة ونسبته 0.8 % عن إقفال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً بنحو 16.6 نقطة أي ما يعادل 3.4 % عن إقفال نهاية عام 2020.

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢١/٠١/٢٠٢١	يوم الخميس ١٤/٠١/٢٠٢١	الفرق %	إقفال ٢٠٢٠	الفرق %
١	بنك الكويت الوطني	٥٩٠٫٣	٥٨٦٫٨	٠٫٦	٥٧٩٫٧	١٫٨
٢	بنك الخليج	١٧٦٫٣	١٧٦٫٣	٠٫٠	١٧٨٫٠	(١٫٠)
٣	البنك التجاري الكويتي	٥٢٦٫٣	٥١٦٫٠	٢٫٠	٥١٦٫٠	٢٫٠
٤	البنك الأهلي الكويتي	١٣٦٫٢	١٣٦٫٨	(٠٫٤)	١٣٦٫٨	(٠٫٤)
٥	بنك الكويت الدولي	٢٣٤٫٠	٢٣٤٫٠	٠٫٠	٢٣١٫٧	١٫٠
٦	البنك الأهلي المتحد	٣٢٣٫٦	٣٢٤٫٧	(٠٫٣)	٣١٨٫١	١٫٧
٧	بنك برقان	٢٢٧٫١	٢٢٨٫٨	(٠٫٥)	٢٢٧٫٢	٠٫٠
٨	بيت التمويل الكويتي	٢٫٣٦٩٫٢	٢٫٣٥١٫٣	٠٫٨	٢٫٢٧٦٫١	٤٫١
	قطاع البنوك	٤٧٨٫٦	٤٧٥٫١	٠٫٦	٤٦٥٫٦	٢٫٣
٩	شركة التسهيلات التجارية	١٢٩٫٢	١٣٥٫٧	(٤٫٨)	١٣٧٫١	(٥٫٨)
١٠	شركة الاستشارات المالية الدولية	٢٢٩٫٤	٢١٦٫٩	٦٫٣	١٧٩٫٦	٢٢٫١
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	١٧٤٫٩	١٧٨٫٩	(٢٫٨)	١٦٩٫٩	٢٫٩
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٤٢١٫٩	٤٢٤٫٥	(٠٫٦)	٤١٦٫٧	١٫٢
١٣	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	٥٩٫٣	٦٤٫٢	(٧٫٦)	٦٦٫٣	(١٠٫٦)
	قطاع الاستثمار	١٩٠٫٢	١٩٣٫٨	(١٫٩)	١٨٨٫٩	٠٫٧
١٤	شركة الكويت للتأمين	٨٩٫٣	٨٧٫٥	٢٫١	٨٤٫٩	٥٫٢
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٥١٥٫٤	٤٩٧٫٠	٣٫٧	٤٩٥٫١	٤٫١
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	١٨٢٫٩	١٧٣٫٩	٥٫٢	١٨٥٫٣	(١٫٣)
١٧	شركة وربة للتأمين	٧٥٫٣	٧٨٫١	(٣٫٦)	٧٠٫٥	٦٫٨
	قطاع التأمين	١٨٤٫٣	١٧٨٫٣	٣٫٤	١٧٨٫٨	٣٫١
١٨	شركة عقارات الكويت	٢٢١٫٢	٢١١٫٨	٤٫٤	٢٠٦٫١	٧٫٣
١٩	شركة العقارات المتحدة	١٠٤٫٠	٩٨٫٩	٥٫٢	٩٥٫٩	٨٫٤
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	٢٦١٫٠	٢٣٧٫٢	١٠٫٠	٢١٩٫٧	١٨٫٨
٢١	شركة الصالحية العقارية	٢٫١٩٩٫٦	٢٫٢٠٨٫٧	(٠٫٤)	٢٫٠٣١٫٠	٨٫٢
	القطاع العقاري	٢٥٣٫٦	٢٤٥٫١	٣٫٥	٢٢٩٫٤	١٠٫٣
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	١٦٦٫٢	١٦٢٫٦	٢٫٢	١٥٧٫٢	٥٫٧
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٣٦٤٫٨	٣٤٩٫٧	٤٫٣	٣٤٨٫٢	٤٫٨
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٣٠٧٫٠	٣٠٥٫٨	٠٫٤	٣٠١٫٨	١٫٧
	القطاع الصناعي	١٨٧٫٩	١٨٤٫٢	٢٫٠	١٨١٫٠	٣٫٨
٢٥	شركة السينما الكويتية الوطنية	٤٧٤٫٦	٤٨٩٫٦	(٣٫١)	٤٧٠٫٨	٠٫٨
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	٤٫٤٢٠٫٨	٤٫٣٦٦٫٩	١٫٢	٣٫٩٩٠٫٠	١٠٫٨
٢٧	شركة الاتصالات المتنقلة	١٫٢٣١٫٠	١٫٢٢٧٫٩	٠٫٣	١٫١٥٣٫٠	٦٫٨
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	٢١٫٤	٢١٫٥	(٠٫٥)	٢٠٫٦	٣٫٩
	قطاع الخدمات	١٫٥٣٩٫٢	١٫٥٢٩٫٧	٠٫٦	١٫٤١٦٫٢	٨٫٧
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	١٦٣٫٣	١٥١٫٧	٧٫٦	١٤٦٫٧	١١٫٣
٣٠	شركة دانة الصفاة الغذائية	١٠٠٫٨	١٠٠٫٨	٠٫٠	١٠٠٫٨	٠٫٠
	قطاع الأغذية	٤٥٤٫٤	٤٥١٫٦	٠٫٦	٤٥٠٫٤	٠٫٩
٣١	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	٢١١٫٦	١٧٥٫٨	٢٠٫٤	١٧٥٫٨	٢٠٫٤
٣٢	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٥٣١٫٢	٥٣٧٫١	(١٫١)	٥٥١٫٨	(٣٫٧)
	الشركات غير الكويتية	١٤٩٫٨	١٤٥٫٥	٣٫٠	١٤٢٫٢	٢٫٥
	مؤشر الشال	٥٠٣٫٨	٤٩٩٫٩	٠٫٨	٤٨٧٫٢	٣٫٤

جدول مؤشر الشال لـ 32 شركة مدرجة في بورصة الكويت